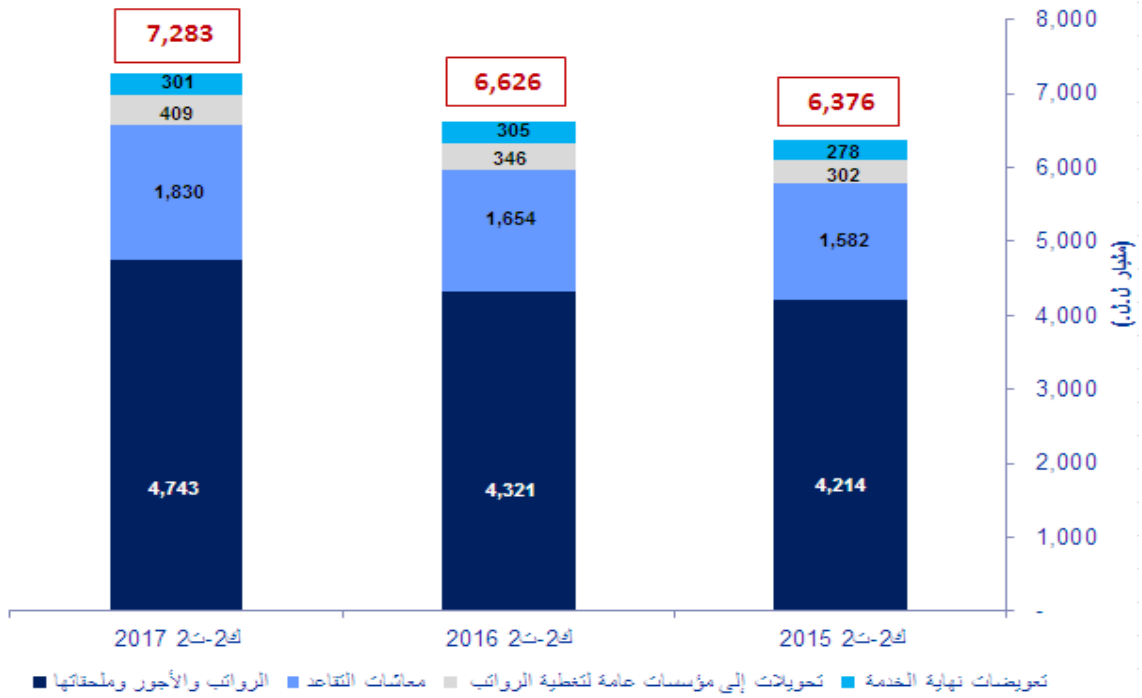


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 657 مليار ليرة (10 في المائة) خلال كانون الثاني-تشرين الثاني 2017 ليسجل 7,283 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 6,626 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016². جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة والتي أدت إلى ارتفاع كل من الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 9.8 في المائة ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بنسبة 8.7 في المائة.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني-تشرين الثاني من الأعوام 2015، 2016 و2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³، حيث سجلت نسبة 67 في المائة خلال كانون الثاني-تشرين الثاني 2015، 66 في المائة خلال كانون الثاني-تشرين الثاني 2016، و68 في المائة خلال كانون الثاني-تشرين الثاني 2017. بالإضافة إلى ذلك، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية تشرين الثاني 2015، وانخفضت لتصل إلى 33 في المائة مع نهاية تشرين الثاني 2016، لتعود وترتفع إلى 35 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية تشرين الثاني 2017. يعود السبب الأساسي وراء الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات إلى الزيادة في معدل

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

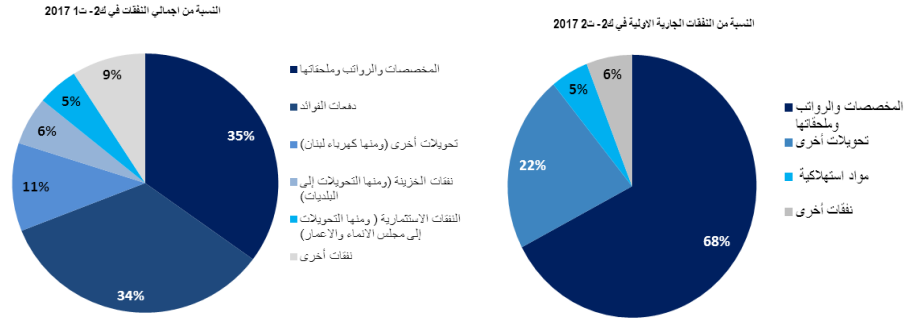
² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة- لشهر تشرين الثاني 2017.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

نمو المخصصات والرواتب وملحقاتها بالإضافة إلى تأثير تطبيق سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام (قانون رقم 46⁴) خلال الفترة المذكورة.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني- تشرين الثاني 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 422 مليار ليرة لتصل إلى 4,743 خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2017. يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى ارتفاع بقيمة (i) 307 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 53 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز المدني، (iii) 44 مليار ليرة في التقديرات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري، و (iv) 38 مليار ليرة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي انخفاض بقيمة 27 مليار ليرة في الرواتب الأساسية و 11 مليار ليرة في "المدفوعات الأخرى" لصالح الجهاز التربوي.

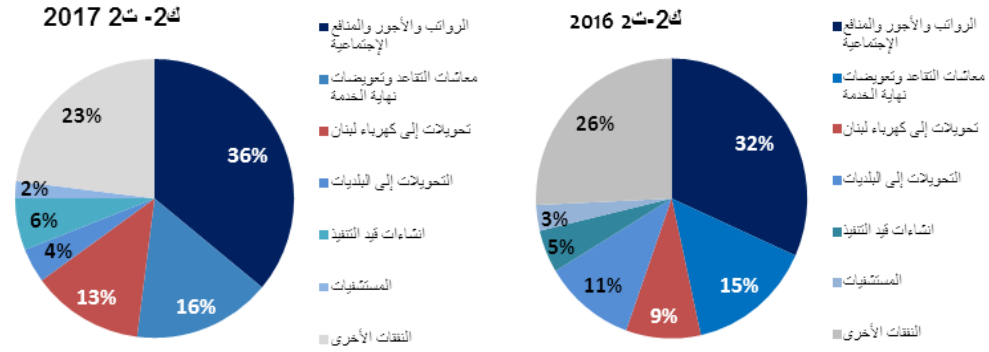
في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها إلى زيادة بقيمة (i) 186 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) 85 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، (iii) 27 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن العام إضافة إلى (iv) زيادة في التقديرات الإجتماعية لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 24 مليار ليرة و 20 مليار ليرة على التوالي.

من ناحية المكونات، شكلت الرواتب الأساسية نسبة 75 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال الأشهر الأحد عشر من العام 2017، تلتها التقديرات الإجتماعية (12 في المائة)، المنافع الوظيفية (4 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديرات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 8 في المائة من المجموع. بالإضافة إلى ذلك، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 32 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2016، وارتفعت إلى 36 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس⁵.

⁴ تم إقرار القانون رقم 46 من قبل مجلس النواب في 18 تموز 2017، ووقعه رئيس الجمهورية في 21 آب 2017.

⁵ يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع قاعدة إجمالي النفقات الأولية التي انخفضت سنويًا بنسبة 2 في المائة في كانون الثاني- تشرين الثاني 2017 نتيجة تراجع المدفوعات لصالح البلديات.

الرسم البياني 3: مكونات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2016 وكانون الثاني - تشرين الثاني 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - تشرين الثاني من العامين 2016 و 2017

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.ل.)	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016		
3,059	2,708	2	2	584	540	85	84	2,388	2,081	الجهاز العسكري
1,948	1,738	0	1	374	350	54	52	1,520	1,335	الجيش
844	740	1	1	161	141	23	24	659	574	قوى الأمن الداخلي
205	178	1	1	35	36	4	3	164	138	قوى الأمن العام
63	52	0	0	14	12	4	5	45	35	قوى أمن الدولة
899	939	24	35	0	0	51	52	825	852	الجهاز التربوي
466	414	39	37	3	4	63	65	361	308	الجهاز المدني /1
264	226	264	226							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
47	33									الجمارك /3
7	2									غير مصنف
4,743	4,321	329	299	587	544	199	202	3,574	3,241	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب وزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديرات الإجتماعية والمنافع الأخرى، 3,574 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2017، بارتفاع بلغ 333 مليار ليرة (10 في المائة) مقارنة مع نهاية تشرين الثاني من العام 2016. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب الأساسية لجميع الأسلاك باستثناء الجهاز التربوي.

a.A. II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 15 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2017 بشكل رئيسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب بالإضافة إلى الزيادة في مدفوعات المتأخرات العائدة للجهاز العسكري بقيمة 85 مليار ليرة (48 مليار ليرة للجيش و 27 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي⁶). وقد نتج عن البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب اعتبارًا من أيلول 2017 ارتفاع في رواتب الموظفين الدائمين في كل من الجيش بقيمة 138 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 58 مليار ليرة وقوى الأمن العام بقيمة 10 مليار ليرة. من ناحية أخرى، قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرتين في قوى الأمن الداخلي.

b.A. II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

انخفضت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 3 في المائة خلال كانون الثاني - تشرين الثاني من العام 2017 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 825 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2017. ويعود ذلك التراجع بشكل أساسي إلى التأخير في توقيت الدفعات، والتي ساهمت بانخفاض بقيمة 14 مليار ليرة و 4 مليار ليرة في رواتب الموظفين في التعليم الابتدائي والثانوي على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت "الرواتب الأخرى" للجهاز التربوي بقيمة 31 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2017. في المقابل، قابل هذه التراجعات زيادة في رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 7 مليار ليرة.

c.A. II. رواتب وأجور الجهاز المدني

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 53 مليار ليرة (17 في المائة) خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2017 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016. من منظور توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغربيين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2017، مع نسبة 19 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (18 في المائة)، ومن ثم وزارة المالية (11 في المائة). (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة الخارجية والمغربيين الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 11 مليار ليرة (20 في المائة) خلال كانون الثاني - تشرين الثاني 2017، بشكلٍ أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام.

⁶ استنادًا إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17، تم دفع مبلغ 1.5 مليار ليرة كتقديرات مهنية للضباط الإختصاصيين ولتوظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- تشرين الثاني من العامين 2016 و 2017

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2017	ك-2 ت 2017	ك-2 ت 2016	(مليون ليرة)
18.6%	67,134	55,918	وزارة الخارجية والمغتربين
17.6%	63,526	59,194	وزارة العدل
11.1%	40,158	29,850	وزارة المالية
9.5%	34,242	30,393	مجلس النواب
9.1%	32,978	27,408	رئاسة مجلس الوزراء
5.1%	18,342	17,571	وزارة الصحة العامة
5.0%	18,140	14,669	وزارة الأشغال العامة والنقل
4.9%	17,733	14,258	وزارة الزراعة
3.3%	11,790	9,405	وزارة الداخلية والبلديات
3.2%	11,649	9,798	وزارة الدفاع الوطني
12.6%	45,329	39,817	اخرى
100%	361,021	308,281	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B. II. التقديمات الإجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 43 مليار ليرة (8 في المائة) ليسجل 587 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2017. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 24 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر الجيش وزيادة بقيمة 20 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي. من ناحية أخرى، ارتفعت بشكل طفيف التقديمات الإجتماعية لصالح أمن الدولة بقيمة 2 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2017. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التقديمات لصالح الجيش خلال الفترة قيد الدرس نتيجة زيادة بقيمة 11 مليار ليرة في نفقات الاستشفاء بقيمة 9 مليار ليرة في منح التعليم. قابل هذه الزيادات جزئياً انخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية.

علاوة على ذلك، جاء الإرتفاع في التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال الفترة المذكورة نتيجة الزيادة في نفقات الاستشفاء بقيمة 34 مليار ليرة والتي قابلها جزئياً انخفاض بقيمة 10 مليار ليرة في منح التعليم بقيمة 3 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة.

C. II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 264 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2017، بارتفاع مقارنة مع 226 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2016.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb